مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: ظاهرة التسييس في المجتمعات غير المستقرة: المجتمع اللبناني أنموذجاً
اسم الكاتب: م.م. أحمد فيصل علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9633
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- December 2024 | كانون الاول ٢٠٢٤ ـ العدد ٢ـ المجلد ١٤

The Phenomenon of Politicization in Unstable Societies: Lebanese Society as a Model

[1] Assistant Lecturer: Ahmed Faisal Ali
[1] University of Mosul - College of Political Science
1: Email: ahmed.faisal@uomosul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

The research discusses the phenomenon of politicization in unstable societies, which witness cases of politicization of issues and topics that are by nature non-political, so that most of the issues of society, if not all of them, become related in one way or another to the intentions and goals of the ruling political elites, who practice the process of politicization, which results in structural and functional imbalances among diverse social groups, leading to the phenomenon of societal instability and may expose the unity and security of society to continuous threats. This problem is suffered by Lebanese society, whose social structure has been extended by those distinctions imposed by considerations of quotas in the Lebanese political system, so that Lebanese society becomes inclusive of social circles that are almost closed to the sect, and the severity of this closure increases, under the pressure of politicization, with the emergence of crises that the Lebanese political system is exposed to in general.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.154363.1373

Submitted: 5/10/2024
Accepted: 10/10/2024
Published: 20/10/2024

Keywords:
Post-conflict societies
politicization phenomenon
community security
Lebanon.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ظاهرة التسييس في المجتمعات غير المستقرة: المجتمع اللبناني أنموذجا

[١] م.م أحمد فيصل علي
جامعة الموصل/كلية العلوم السياسية

المستخلص

يناقش البحث ظاهرة التسييس في المجتمعات غير المستقرة، التي تشهد حالات إضفاء الطابع السياسي على قضايا وموضوعات هي بطبيعتها غير سياسية، لتصبح معظم قضايا المجتمع، إن لم يكن جميعها، تتصل بشكل او بآخر بنوايا واهداف النخب السياسية الحاكمة، التي تمارس عملية التسييس، والتي ينجم عنها اختلالات بنيوية ووظيفية لدى الجماعات الاجتماعية المتباينة، تفضي الى ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي وقد تعرض وحدة المجتمع وامنه الى تهديدات مستمرة. وهذه الإشكالية يعاني منها المجتمع اللبناني الذي امتدت الى تركيبته الاجتماعية تلك التمايزات التي فرضتها اعتبارات المحاصصة في النظام السياسي اللبناني، ليصبح المجتمع اللبناني متضمناً لدوائر اجتماعية شبه منغلقة على الطائفة، وتزداد حدة هذا الانغلاق، تحت ضغط التسييس، مع ظهور الازمات التي يتعرض لها النظام السياسي اللبناني بصورةٍ عامة.

الكلمات المفتاحية: مجتمعات ما بعد الصراع، ظاهرة التسييس، الأمن المجتمعي، لبنان.

المقدمة

إنَّ النظم السياسية على اختلاف وتباين مرتكزاتها ومنطلقاتها الفكرية والفلسفية والثقافية تسعى الى تحقيق رفاهية وسعادته مجتمعاتها، التي تمثل الغاية والمهمة الأساسية والرئيسة للنظام السياسي، غير ان تحقيق هذه الغاية قد لا يكون متاحاً لجميع النظم السياسية، ففي الوقت الذي تتمكن فيه النظم السياسية الديمقراطية القائمة على بنية مؤسساتية راسخة تنبع من الارتباط بالصالح العام لمجتمعاتها من تحقيق هذه الغاية، تفشل في ذلك النظم السياسية الأخرى المفتقرة الى تلك البنية المؤسساتية والرؤية الوطنية الشاملة، وطالما ان النظام السياسي هو المسؤول عن تكوين وبناء الثقافة المجتمعية المتلائمة مع فلسفته السياسية، فإن الحالة السائدة في ظل غياب الفكر والممارسة والبنية المؤسساتية هي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وغياب الهوية الوطنية الجامعة والقيم والاسس المدنية والثقة وسيادة القانون وحقوق الانسان.

لذا فإن الحالة السائدة في المجتمعات غير المستقرة ستكون حالة يتداخل فيها كل شيء مع ما هو سياسي، اذ ان جميع مؤسسات الدولة وهيئاتها المتعددة لا تخرج عن المسار السياسي

السائد فيها، فعملية تولي المناصب في أجهزة الدولة تخضع لإعتبارات سياسية بالدرجة الأساس، لا تراعى فيها جوانب الكفاءة والتخصص والخبرة، وهذا يعني من جانب اخر، ان كل ما يصدر عن هذه المؤسسات سيكون بطبيعة الحال متوافقاً ومتوازياً مع ما هو سائد سياسياً في المجتمع، وهذا من شأنه ايضاً سيؤدي الى غياب العدالة والمساواة بين المواطنين، وتخضع عملية تطبيق القانون لمعايير سياسية فئوية، وغياب فعلي لمبدأ تكافؤ الفرص، مما يجعل مخرجات مؤسسات الدولة لا تحظى بثقة مواطنيها، ولا تلبي ضرورة اقامتها ووجودها ولا احتياجات المجتمع، وعاجزة غالباً عن ادراك التغيرات التي تطرأ على الجماعات الثقافية المختلفة التي يتكون منها عموم المجتمع. وهذه الحالة هي التي يمكن ان نطلق عليها ظاهرة التسييس في المجتمعات غير المستقرة.

وعند النظر في المجتمع اللبناني سنجد ان ظاهرة تسييس المجتمع تكاد تكون هي الحالة الطبيعية السائدة فيه، وان هناك حالة من عدم الثقة ما بين النظام السياسي والمواطن، بل ان حالة غياب الثقة هذه تظهر ايضاً في مديات اضيق، فالنخب السياسية تعاني من ازمة ثقة فيما بينها، وان فقدان الثقة هذه كان له تأثيره الكبير على المجتمع، الذي بات يعاني هو الآخر من ازمة ثقة ما بين الهويات الثقافية في المجتمع، فنظام المحاصصة الطائفية دفع باتجاه التسييس لجميع مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، مما عزز من ضعف المشاركة السياسية وغياب الهوية الوطنية وضعف الأمن المجتمعي وغيرها من العوامل المعززة للانقسام والتشظي المجتمعي وعدم الاستقرار.

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في جانبين رئيسين:

١. **الجانب العلمي**: الذي يشير الى ضرورة دراسة ظاهرة التسييس وتأثيراتها ومدياتها بصورة موضوعية في الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني، وتحديد مخاطرها ومدى جدية التعامل معها، من ثم أعداد التقارير والدراسات الدورية الخاصة بهذه الاشكالية، بغية ايصالها الى الجهات المعنية في صناعة واتخاذ القرار.
٢. الجانب العملي: الذي يكمن في إدراك صانع القرار لضرورة الحد من ظاهرة التسييس للمجتمع، لأنها تعد من بين العوامل الرئيسة التي تحول دون بناء الدولة وقيام التنمية وتكريس القيم المدنية والمواطنة وتحقيق الاستقرار السياسي.

ثانياً: إشكالية البحث

ان إشكالية البحث تنطلق من ان ظاهرة التسييس للمجتمع تعد من بين أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع اللبناني، فهي تعبير امين عن ازمة شرعية النظام السياسي، كونها معززة للانقسام العامودي والافقي في الدولة والمجتمع، والتي هي بطبيعة الحال تمثل نتاجاً للسياسات والممارسات اللاعقلانية للنخب والأحزاب السياسية في لبنان، التي كرست المحاصصة السياسية في بنية النظام السياسي ومؤسسات الدولة كافة.

ثالثا: فرضية البحث

وعليه تنطلق فرضية البحث من أساس مفاده، ان إعادة بناء المنظومة القيمية للنظام السياسي اللبناني على أسس المواطنة والتعددية والعدالة والمساواة وسيادة القانون، وتجاوز الأطر التقليدية والمحاصصة السياسية في فكر وممارسة النخب السياسية الحاكمة، يمثل المخرج الأمثل لإشكالية التسييس للمجتمع، بما يجعل من مخرجات مؤسسات الدولة تتطابق مع فلسفة النخبة الوطنية الحاكمة، وتعزز من ثقافة المساهمة عبر القيم المؤسساتية المعززة للتمايز الهيكلي والوظيفي والتخصص وتقسيم العمل في مفاصل الدولة كافة، ومن ثم بناء الهوية الوطنية الجامعة.

رابعاً: منهج البحث

ومن اجل تحقيق فرضية البحث تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي من اجل الكشف والاستدلال على مسارات ظاهرة التسييس للمجتمع، والوقوف على أسبابها ومظاهرها ونتائجها، فضلاً عن استخدام المنهج الوصفي للتعرف على ماهية هذه الظاهرة ومضامينها.

خامساً: هيكلية البحث

وبناءً على إشكالية وفرضية البحث تم تقسيم البحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، الى مبحثين رئيسين: يدرس الأول ظاهرة التسييس في المجتمع وعلاقتها بعدم الاستقرار المجتمعي، في حين يبحث الثاني في ظاهرة التسييس في المجتمع اللبناني.

I. المبحث الأول

ظاهرة التسييس في المجتمع وعلاقتها بعدم الاستقرار المجتمعي

ترتبط ظاهرتي التسييس وعدم الاستقرار المجتمعي فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً، لدرجة تماهي الحدود الفاصلة بينهما والأسباب المؤدية لبروزهما في الدولة، فعندما نقول ان مجتمعاً ما يعاني من التسييس في مؤسسات الدولة كافة، فإننا نعني ضمناً اننا نتحدث عن عدم استقرار مجتمعي وأزمات متعددة في تلك الدولة. لذا فإن التعرف على مفهوم ظاهرة التسييس للمجتمع وطبيعة علاقتها بعدم الاستقرار المجتمعي تمثل ضرورة علمية لفهم هذا الظاهرة وابعداها ونتائجها وطبيعة علاقاتها الارتباطية.

I.أ. المطلب الاول

مفهوم ظاهرة التسييس

استخدمت كلمة التسييس لأول مرة باللغة الألمانية عام ١٩٠٧، عندما تحدث المؤرخ الألماني كارل لامبرخت (Karl Lamprecht) عن تسييس المجتمع (die Politisierung der Gesell schaft)، وإن كان بالمعنى الإيجابي للمفهوم المتمثل في زيادة الاهتمام بالسياسية، غير أنَّ مفهوم التسييس تحول لاحقاً الى ظاهرة سلبية بعيدة عن تصور لامبرخت، تشير الى التداخل ما بين السياسي والمجتمعي، بما يتيح من إمكانية اعتبار وتسمية اي شيء

على انه سياسي[١]. أي إضفاء الطابع السياسي على المؤسسات والجماعات والقضايا القائمة في المجتمع التي بطبيعتها تكون بعيدة عن الطابع السياسي، على نحوٍ يراد به تحقيق اهدافٍ سياسية لا تتصل بالصالح العام، وانما تعبر عن مصالح فئوية محددة تسعى الى تحقيق مكاسب سياسية[٢]. بعبارة أخرى، إنَّ التسييس كظاهرة سياسية يُظهر سلوكيات وممارسات تكون بطبيعتها صادرة عن النخب والأحزاب السياسية باتجاه المجتمع، تعمل على توظيف المجتمع ومؤسساته وبنيته الفكرية والثقافية في جوانب تتعلق بشكلٍ او بآخر بالسلطة السياسية. ولذا فإن التسييس كظاهرة سياسية تتصف بخصائص وسماتٍ محددة أبرزها:[٣]

١. اسباغ الصفة السياسية على جماعة او مؤسسة او نشاط معين.
٢. اكتساب الفرد لمصالح وممارسة انشطة سياسية.
٣. انتشار خصائص سلوكية سياسية تهدف الى اكتساب السلطة او الحفاظ عليها.

بصورة عامة، عند الحديث عن التسييس يمكن القول ببساطة ان الفضاء المجتمعي مثل الدين والتعليم والإدارة وغيرها، او ان قسماً من السكان مثل الجنود والنساء والفلاحين قد أصبحوا جزءاً من اللعبة السياسية، او ان عنصراً او اعتباراً سياسياً قد دخل في حيزٍ لم يعهد من قبل، وربما لا ينبغي ان يكون متواجداً ضمنه، وذلك بفعل تماهي الحدود الصارمة ما بين المؤسسات السياسية الرسمية ومجالات المجتمع الأخرى، فعلى سبيل المثال، لا ينبغي لأعضاء المؤسسة العسكرية ان يعملوا في السياسية، في وقت يفترض فيه ان يحتفظوا بالحياد السياسي، كما التعيينات القضائية يجب ان تكون على أسس مهنية وليست سياسية، وان المؤسسات المتعددة ذات التفويضات غير السياسية ينبغي الا تشارك في اعمال مكافحة الفساد السياسية[٤]. لذا فإن التسييس دالة على تجاوز الحدود المؤسسية الفاصلة ما بين السياسي والمجتمعي، ويعني بطبيعة الحال ضعف او انعدام الحياد السياسي للنظام، فالمجتمع سيكون متأثراً، بفعل التسييس، بالمشاحنات والخلافات القائمة ما بين النخب السياسية، فضلاً عن تأثر الأنشطة الإدارية البيروقراطية مثل الإدارة والتخطيط وإعداد الميزانية وصنع القرار بشكلٍ كبير بالاعتبارات السياسية[٥]. وهذا ما يثير تساؤل في غاية الأهمية، اين تكمن جدية وخطورة التسييس؟ وماذا ينتج عن تماهي الحدود ما بين السياسي والمجتمعي؟

(1) Kari Palonen, " Four Times of Politics: Policy, Polity, Politicking, and Politicization", Alternatives: Global, Local, Political, Vol. 28, No.2, (New York: Sage Publications, May 2003), p. 181.
(2) Warren J. Samuels, "Two Concepts of "Politicization", Social Science, vol. 55, No. 2, (Kansas: International Honor Society in Social Sciences, Spring 1980), p. 67.
(3) Ademola Adediji, the Politicization of Ethnicity as Source the Nigerian Situation of Conflict, (Cologne: Springer Nature, 2016), p. 92- 93.
(4) Mikael Mattlin, Politicized Society: The Long Shadow of Taiwan's One-party Legacy, (Copenhagen: Nordic Institute of Asian Studies, 2011) p. 3.
(5) Keith C. Simmonds, " The Politicization of Bureaucracies in Developing Countries: St. Kitts-Nevis, A Case Study", Phylon, Vol. 46, No. 1, (Clark Atlanta University, 1st Qtr. 1985), p. 64.

ان خطورة التسييس في المجتمع تكمن في دلالاته واثاره الدالة على الانهيار القيمي والتشظي المجتمعي والضعف المؤسساتي، اذ يتم الافتقار الى القانون والسلطة والتماسك والانضباط والإجماع في المجتمع، وتهمين فيه المصالح الخاصة على المصالح العامة، ويغيب الالتزام والواجب المدني، وحيثما توجد مؤسسات سياسية ضعيفة توجد قوى اجتماعية ضعيفة[١]، لدرجة تلجئ فيها النخب السياسية الحاكمة الى تخصيص سلطوي للقيم بصورة غير متساوية، وقيام منظمات امنية عسكرية وشبه عسكرية لضبط الصراع، وبروز أجهزة متخصصة بفرض قواعد اللعبة بالقوة وإملاءاتها، وتحديد الأطراف المسموح لها باللعب، والحصة المخصصة لكل منها، لذا تظهر في هذه المجتمعات شبكات مسيَّسة موالية لهذه النظم ومروجة لأيديولوجيته، يغدق عليها النظام بالامتيازات والعطايا ومنحها مساحات واسعة في المجتمع[٢]. على نحوٍ تبدو فيه السياسية متمثلة في كل شيء، فظهور الأحزاب السياسية والاقبال على الانتخابات وقيام البرلمانات ليست الا مسرحاً ديمقراطياً عقيماً تديره النخب السياسية، فضلاً عن ان معظم الاعتصامات والحملات والاضطرابات وغيرها من اشكال سياسية الشارع غير المؤسسية تكون خاضعة لاعتبارات حزبية بفعل انتقال ما هو سياسي خارج المساحات الضيقة للأحزاب والمؤسسات السياسية باتجاه المجتمع[٣].

لذا يمكن القول ان التسييس يعد متلازمة لازمة شرعية النظام السياسي، والتي تختزل في مضمونها أزمات أخرى مثل التوزيع والتغلغل والمشاركة والاندماج والهوية، اذ ان هشاشة البنية المؤسسية للنظام السياسي تدفعه الى تسييس النظام الاجتماعي الكلي، بغية البقاء في السلطة واستمرارية وادامة المنظومة القيمية للنخب السياسية الحاكمة والحفاظ على مكتسباتها، وهذا بدوره يفضي الى تحقيق التماثل والانسجام ما بين طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وما بين مخرجات النظام السياسي والنخب السياسية الحاكمة، ومن ثم فإن الجماعات الاجتماعية ستكون اكثر استجابة لمبادرات التسييس بفعل انتشار الثقافة التقليدية وغياب الهوية الوطنية وسيادة انعدام الثقة في الآخر وغيرها من العوامل التي تمثل أرضية خصبة لبروز الصراع والتطرف، وهذا ما سيتم التعرف عليه في العلاقة ما بين التسييس والمجتمعات المنقسمة.

(1) Samuel P. Huntington, "Political Development and Political Decay", World Politics, Vol. 17, No. 3, (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, April 1965), p. 416.

(٢) زين الدين خرشي، *"عنف الريع في المجتمعات العربية المعاصرة: التأسيس على الحالة الجزائرية"*، في محمد جمال باروت وأحمد حسين (محرران)، *العنف والسياسة في المجتمعات العربية والمعاصرة: مقاربات سوسيولوجية وحالات*، ج١، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٧)، ص٣٢٩.

(3) Morten Valbjorn, " Upgrading Post-democratization Studies: Examining a Re-politicized Arab World in a Transition to Somewhere", Middle East Critique, Vol. 21, No. 1, (London: Routledge, March 2012), p. 31.

I.ب. المطلب الثاني

العلاقة ما بين التسييس والمجتمعات المنقسمة

اذا ما علمنا ان التداخل ما بين جوانب المجتمعية مع ما هو سياسي دالة على ضعف الجانب المؤسساتي في النظام السياسي، فإنَّ التسييس كظاهرة سياسية تعد من أبرز التجليات النوعية في المجتمعات غير المستقرة، التي تسودها حالة التسييس الشامل " General Politicization" للقوى والمؤسسات الاجتماعية، حيث تفتقر السياسة الى الاستقلال والتعقيد والتماسك والقدرة على التكيف، وتشارك القوى والجماعات الاجتماعية المتباينة على اختلاف مشاربها وانتمائها بشكلٍ مباشر في السياسة العامة، فتظهر فيها جيوش سياسية، ورجال دين سياسيون، وجامعات سياسية وبيروقراطيات سياسية، واتحادات عمالية سياسية، ونقابات سياسية، على نحوٍ يبدو فيه المجتمع بأكمله مشوش ومنفصم العرى[١]. إذ ان ظاهرة التسييس تزداد وطأتها عندما يغيب بناء الامة وبناء الدولة عن فكر وممارسة النظام السياسي، فأزمة الهوية التي تسود المجتمعات المنقسمة مآلها ضعف بناء الامة والفشل في تحقيق التماسك والانسجام، على نحوٍ تكون فيه غلبة الولاء للقومية والعشائرية والمناطقية والدينية والمذهبية، على حساب الولاء للدولة (الوطن)، كما ان مآل ازمة الشرعية هو الفشل في بناء الدولة، وعدم تحقيق الاتفاق حول شرعية السلطة التي تكون عاجزة عن تجسيد مبدأ السيادة الشعبية وسيادة القانون وضمان الحقوق والحريات للمواطنين[٢].

فالسلطة في المجتمعات المنقسمة تعمل، بطبيعة الحال، على تحقيق مصلحة القوى السياسية المسيطرة على حساب المصلحة العامة لإجمالي المجتمع السياسي الذي يحتضنها، اذ تفرض مجتمعاً سياسياً له انماطه وروابطه وعضويته على المجتمع الشامل، وتكون بذلك عضويته هي ذاتها المواطنة، ومصلحتها هي ذاتها المصلحة الوطنية للدولة، فهي لا تقترب من تحقيق الصالح العام لغياب المأسسة في إدارة النظام السياسي وموارد الدولة[٣]. ومن البديهي ان تتعامل تلك النظم السياسية في المجتمعات المنقسمة مع الازمات عن طريق إضفاء الطابع السياسي عليها وتسيسها، وهو ما يفضي الى نتائج وخيمة أبرزها:[٤]

١. ان الحلول المقدمة عادة ما تكون مؤقتة وذات اكلاف عالية في مستقبل.
٢. تسود هذه المجتمعات حالة من الجمود السياسي بفعل انعدام الثقة بالمؤسسات السياسية.

---

(١) صمويل هنتنجتون، *النظام السياسي في مجتمعات متغيرة*، ترجمة: حسام نايل، (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٧)، ص٢٥٣- ٢٥٤.

(٢) طه حميد العنبكي، *النظم السياسية والدستورية المعاصرة: أسسها وتطبيقاتها*، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص١٩.

(٣) احمد عبد الله الناهي وخضر عباس عطوان، *السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية*، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص١١٣.

(4) Mikael Mattlin, op. cit, p. 235.

٣. ضعف وانخفاض الثقة ما بين الجماعات الاجتماعية، نظراً لقيام المصالح الخاصة القوية والانقسامات السياسية ذات الصلة (دولة محسوبية).
٤. قيام بنية اجتماعية هشة يسهل تعبئتها سياسياً، فحالة السلم المجتمعي تكون متوقفة على بقاء الانقسام السياسي دون ان يتحول الى انقسام حزبي تصادمي.

وعليه فإنَّ النظم السياسية السائدة في المجتمعات المنقسمة، في حقيقتها، ليست الا نظم عاجزة عن توليد ديناميات إدارة الدولة والمجتمع بفاعلية، نتيجةً لضعف العامل المؤسسي وافتقارها للبيروقراطية الكفؤة وسيادة شخصنة الدولة، فالمناصب والمراكز الوظيفية العليا في هذه المجتمعات ليست الا مكتسبات يتقاسمها أحزاب النظام وفقاً لاعتبارات المحسوبية والقرابة والولاء للنظام، وهو ما قد يفضي في نهاية المطاف الى فشل وعجز الدولة برمتها[١].

وهذا ما يجعل من رؤية هذه النظم للتسييس الوسيلة الأمثل لدعم شرعيتها والاحتفاظ بالسلطة أطول مدة ممكنة، وبذلك تبدو محاولات النخب السياسية تسير في اتجاهات مختلفة لا تنصرف خلالها نحو الاهتمام بالحاضر ومآلاته فحسب، وانما تبدي اهتماماً بالماضي عبر استثارته بصورة انتقائية، تتجاهل فيه بعض الاحداث وتخضع البعض الآخر لاستراتيجيات إعادة الإنتاج، عبر الاحتفالات والمناسبات الوطنية والطقوس العامة والنُصب التذكارية والمتاحف والمعارض التاريخية، بما يمكنها من بناء رؤيتها الخاصة للماضي القومي[٢]. غير ان هذه المسارات لا يراد بها بناء الهوية الوطنية وتحقيق التكامل الوطني، وانما تدعيم اركان سلطة النظام السياسي وتوطيد شرعيته، اذ ان إضفاء الطابع السياسي على الذاكرة المجتمعية تنسجم بطبيعة الحال مع فلسفة النظام وايديولوجيته، عبر اللجوء الى الماضي لتقديم ادعاءاتها، سواء أكان ذلك بطريقة دينية ام علمانية، ففي كلتا الحالتين، تشير شرعيتها الى احداث الماضي، فعلى الرغم من ان محددات شرعية النظام السياسي لا تستمد جميع قيمها من الماضي، غير ان إعادة عملية بناء هذا الماضي تبقى تلبي حاجة هذه النظم، سيما عندما يتعلق الامر بتقديم سرديات عن سبب واهمية وجود هذا النظام وقيمه وفلسفته[٣].

من خلال ما سبق يمكن القول ان ظاهرة التسييس في المجتمعات المنقسمة هي ظاهرة تتميز بالشمولية لجوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، تسعى من خلالها النخب السياسية الى فرض رؤاها على جميع جوانب الحياة، نتيجة ضعف المؤسسات السياسية وافتقارها للشرعية وهو ما يمنحها القدرة على توسيع نفوذها في المجال المجتمعي وفرض رؤيتها على جوانب الحياة، وانتقال اطر النزاعات والخلافات القائمة من دائرة النخب والأحزاب السياسية نحو الجماعات الاجتماعية المتباينة، مما يؤدي الى تعميق الانقسام والتشظي المجتمعي.

---

(١) غيورغ سورنسن، *الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير*، ترجمة عفاف البطانية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص١٠٥- ١٠٦.

(2) Victor Roudometof, Collective Memory: National Identity and Ethnic Conflict, (Connecticut: Praeger Publishers, 2002), p. 7.

(3) Mathias Berek, "The construction of coherence: Reconsidering the political functions of memory", in: Gerd Sebald and Jatin Wagle (Eds.), Theorizing Social Memories, (Oxon: Routledge, 2016), p. 127.

فظاهرة التسييس في المجتمعات المنقسمة ينتج عنها عادةً تقويض لحرية الرأي والتعبير، كون ان السياسية أصبحت اداةً معيارية لفرض الرقابة على الأفكار والممارسات المختلفة، وزعزعة للاستقرار والأمن المجتمعي، بفعل انتقال التوترات والنزاعات السياسية الى الحيز المجتمعي، فضلاً عن إعاقة التنمية الاقتصادية التي لا تحظى والحالة هذه باهتمام النخب السياسية التي تبحث عن مكتسبات آنية وضمانات البقاء أطول مدة ممكنة في السلطة. فظاهرة التسييس في حقيقتها ليست الا نتاج لرؤية وفلسفة النخب السياسية في المجتمعات المنقسمة التي ترى في مشروع بناء الدولة الامة مشروعاً سياسياً، تتماهى فيه الدولة والنخب السياسية وتسخر إمكاناتها وقدراتها لخدمة أهدافها.

لذا فإن فعالية التسييس في ظل غياب الأطر والقيم المؤسسية في المجتمعات المنقسمة تعتمد على استخدام القوة غير المشروعة في كبح محاولات التغيير التي تظهر في صفوف المعارضة او المجتمع، فضلاً عن التخصيص السلطوي للقيم بصورة غير عادلة الذي يمارسه النظام السياسي، فيمنح الجماعات المؤيدة للمنظومة السياسية القائمة في هذه المجتمعات العطايا والهبات والمراكز المهمة في مؤسسات الدولة، ويحرم بقية الجماعات القائمة في المجتمع منها. وان هذه الممارسات (الصلبة والناعمة) المعززة للتسييس دالة ضعف قوة وقدرة النظام السياسي، فهو نظام يفتقر بطبيعة الحال للرضا والقبول، ويعجز عن انفاذ قوانينه في جميع أقاليم الدولة، وغير قادر على استيعاب التطورات القائمة في المجتمع نتيجة ضعف مؤسساته وتنامي الوعي السياسي والشعور بالاغتراب ما بين معظم افراد المجتمع، اذ ان الازمات العنيفة التي قد يواجهها النظام السياسي في هذه المجتمعات تضعه امام احتمالية كبيرة لانهياره وتفككه، وهذا ما حصل مع معظم النظم السياسية في المجتمعات المنقسمة بصورة عامة، ولعل النظام السياسي في لبنان يمثل دليلاً واضحاً على ذلك، وهو ما سنتعرف عليه في المطلب الثاني في هذا البحث.

II. المبحث الثاني

ظاهرة التسييس في المجتمع اللبناني

تستمد ظاهرة التسييس في المجتمع اللبناني فعاليتها من تعددية الطوائف الدينية التي تظهر ككيانات اجتماعية سياسية، نشأت تحت تأثير عوامل متعددة اكتسبت خلالها كل طائفة مكانةً بارزة تبعاً للظروف والتقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الدولة، اذ طغت الجوانب الطائفية على الانتماءات الاجتماعية، في الوقت الذي تكونت فيه كل الطبقات الاجتماعية المختلفة من اتجاهات سياسية متعددة، لدرجة بدت فيها الطوائف الدينية المكون الأساسي للمجتمع اللبناني، فعلى على الرغم من ان هذه الطوائف ضمت قوى اجتماعية وسياسية عابرة للطوائف، غير ان ذلك لا يخفي حقيقة انقسام المجتمع انقساماً طائفياً واضحاً، وان هذا الانقسام الطائفي تم ترسيخه في بنية النظام السياسي في فترات مختلفة، فعلى الرغم

من قلة حجم السكان في لبنان الا انه يضم أكثر من خمس عشرة طائفة[١]. لذا ومن أجل التعرف على ظاهرة التسييس في المجتمع اللبناني لا بد من فهم طبيعة الحياة السياسية، ومن ثم تأثير التسييس في الاستقرار المجتمعي في لبنان.

II.أ. المطلب الاول

طبيعة الحياة السياسية في لبنان

تتميز بينة النظام السياسي في لبنان باعتمادها الطائفية في نواة النظام السياسي، أسهمت في تركيبتها عوامل تاريخية متعددة، تتراوح ما بين المصالح الخارجية التي مثلها الاحتلال الأجنبي العثماني والفرنسي فضلاً عن التواجد الإسرائيلي في المنطقة، والتوترات الطائفية التي شهدها المجتمع من فترةٍ الى أخرى، والتي بلغت ذروتها باندلاع الحرب الاهلية في لبنان عام ١٩٧٥[٢]. وعلى إثر توقيع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) عام ١٩٨٩ انتهت الحرب الاهلية التي اسمرت قرابة ١٥ سنة، اذ تضمنت هذه الوثيقة مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي، وتم اعتبارها آخر وأبرز عقد سياسي لتنظيم الحياة العامة في لبنان[٣].

وعلى الرغم من اهمية هذا الاتفاق في تاريخ النظام السياسي اللبناني، الا ان هاجس التوصل الى اتفاق يضع حداً للحرب ويؤسس لمسار سياسي سلمي جعل الاعتبارات الآنية هي الغالبة، لذا لم تجرِ معالجة شاملة ومتوازنة لجميع العوامل والمسببات التي أدت الى الصراع، وعلى هذا الأساس لم يتضمن اتفاق الطائف تفصيل الآليات التي تسمح بتصحيح المسار اثناء التطبيق، ولا تناول بشكلٍ متكامل جميع أسباب الصراع، والآليات الضرورية للتعامل معها وتلافي إعادة انتجاها في المستقبل[٤]. وبذلك كانت ظاهرة التسييس الشامل تستمد فاعليتها من استمرار حالة التداخل ما بين واقع النظام السياسي والواقع الاجتماعي الطائفي، وهو ما منح النظام السياسي خصوصية تندمج فيها ركائز النظام البرلماني التقليدي مع ركائز الديمقراطية التوافقية، فعلى الصعيد الدستوري والعملي تتداخل التوازنات الطائفية مع التوازنات القائمة بين المؤسسات الدستورية[٥].

---

(١) قايدة لبنى، "المحاصصة السياسية وأثرها على الاستقرار الحكومي: دراسة حالة لبنان"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٥)، ص٣٣.

(٢) ناظم نواف إبراهيم، "التطورات السياسية في لبنان: دراسة في ديناميكيات الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية"، *مجلة قضايا سياسية، بغداد: جامعة النهرين*، العدد ٦١، مجلد ٢٠٢٠، (٢٠٢٠)، ص١٨١ – ١٨٣.

(٣) جهاد الزين، *"مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني"*، في: إبراهيم النجار وآخرون (محررين)، لبنان وآفاق المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص١٨.

(٤) اديب نعيمة، *الدولة الغنائمية والربيع العربي*، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤)، ص٢٣٢.

(٥) توفيق بوقاعدة، "الدولة الطائفية في لبنان: دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤)، ص١٩٩.

لذا فإنَّ مقومات الحياة السياسية في لبنان تم إعادة استئنافها وفق المسارات السابقة لاتفاق الطائف، ووسط تجاهل تام لأي دروس يمكن استخلاصها من الحرب الاهلية، فظاهرة التسييس كانت تجسدت بإعادة بناء النظام الاقتصادي كما كان قبل الحرب وإعادة انتاج نظام الحكم على اساس الحصص والتوازنات الطائفية من جديد تحت تسمية الديمقراطية التوافقية، التي أصبح فيها للعناصر الدينية والانقسامات المذهبية دوراً محورياً[١]. وهو ما اثار التساؤل عما إذا كانت فترة ما قبل الحرب تشير الى حالة الرخاء والاستقرار في لبنان، فلماذا اندلعت الحرب؟ وهكذا جرت تبرئة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السابق على الحرب من اية مسؤولية في الحرب، عبر تحميلها للعوامل والجهات الخارجية، فسميت الحرب "حرب الآخرين"[٢].

ان القول باعتماد الطائفية مرتكزاً رئيساً في النظام السياسي يعبر بصورة واضحة عن تسييس العامل الديني والمذهبي والمناطقي في الحياة السياسية. اذ انَّ مرحلة ما بعد اتفاق الطائف تمثلت بإعادة هيكلة الطائفية في مؤسسات النظام السياسي، وتم بموجبها اقتسام السلطات بين المكونات الطائفية للمجتمع اللبناني، فرئاسة الجمهورية يعهد بها للطائفة المسحية المارونية، ورئاسة البرلمان تمنح للطائفة المسلمة من الشيعة، اما رئاسة الحكومة فتمنح للطائفة المسلمة السنية، وان هذه التقسيمات تظهر في مؤسسات الدولة الأخرى على صعيد المناصب العليا والمتوسطة[٣]. فالمؤسسة التشريعية في النظام السياسي اللبناني، تعتمد المعيار الديني بخلاف النظم البرلمانية الديمقراطية، اذ نصت المادة ٢٤ من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٤ والمعدل سنة ٢٠٠٤، على "توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين، ونسبياً بين المناطق"[٤]. وبطبيعة الحال تعتمد السلطة التنفيذية هي الأخرى المعيار الديني أيضاً. إذ نصت المادة ٩٥ من الدستور على "تُمثَّل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة، ..وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة"[٥].

لذا يتموضع الجانب الديني والمذهبي في الحياة السياسية في لبنان عبر نظام الطوائف الدينية، ولهذا المعطى دلالته الهامة، فإذا ما تم النظر الى الامر من زاوية الدولة، يبدو العامل الديني هو العنصر المكرس لنظام الطوائف الدينية، وهذا يعني ان الدين يمثل الأداة التي تستبعد من خلالها الدولة، وهو ما يضع الدولة والدين على طرفي نقيض، وفي الوقت نفسه، يضع العام والدين في حالتي تباين، ما دام تكريس نظام الطوائف الدينية عبر الدين، يعني

(١) فواز طرابلسي، *الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان*، (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٦)، ص٥٤.
(٢) المصدر السابق، ص٥٥.
(٣) بيرج نعلبنديان، "النظام السياسي اللبناني: الواقع والآفاق"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١١)، ص١٣٣-١٣٤.
(٤) ينظر المادة (٢٤)، من دستور الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٢٦ المعدل عام ٢٠٠٤.
(٥) ينظر المادة (٩٥)، من دستور الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٢٦ المعدل عام ٢٠٠٤.

التكريس المجدَّد لأسر العام بالخاص[١]. فإحلال السياسي على حساب المؤسسي في الحياة السياسية أفشل مشروع بناء الدولة الوطنية في لبنان، فالطائفية أصبحت المعطى الأول التي يتلقاها الفرد في مراحل التنشئة الأولية في اسرته، ويتغذى عليها في مدرسته وجامعته، ويحصل على أساسها على وظيفته، وجعلت من النظام السياسي قائماً على أساس تبادل المصالح الشخصية ما بين الزعماء المحليين ورؤساء الطوائف، عبر وضع الجماعات الموالية لهم في المراكز والمناصب العليا لتقديم الخدمات لهم ولأتباعهم[٢].

من ناحيةٍ أخرى، فإنَّ سيادة المنطق الطائفي في لبنان عززها وجود الأحزاب السياسية التي تعتمد بدورها المعيار الديني والمذهبي والعائلي والقبلي والمناطقي، وتسعى الى إثبات جدارتها الطائفية او المذهبية، وهو ما جعل منها أداة لإنتاج التوتر الطائفي والمذهبي وما تخلفه من انقسامات مجتمعية حادة، بل ان السلطة داخل هذه الأحزاب كانت هي الأخرى محل التجزئة والانقسام، فضلاً عن انها تغدو أقرب للتوريث ضمن العائلة او البيت الواحد، الامر الذي يلغي دور الحزب ومفهومه[٣]. فغياب القيم المؤسسية في فكر وممارسة هذه الأحزاب جعل من استمراريتها مرتبطة بأشخاص مؤسسيها، فإلى جانب اعتماد المعايير الطائفية في البنية المركزية لهذه الأحزاب، اسبغت عليها ظاهرة (شخصنة الأحزاب)، وهو ما أفقدها القدرة على التكيف والاستمرار بعد رحيل مؤسسيها[٤]. وبهذا لم تكن الأحزاب السياسية في لبنان تمثل حلقة وصل ما بين المجتمع والنظام السياسي سوى في الجوانب والقضايا التي تتطلب إضفاء الطابع السياسي عليها من اجل تحقيق مصالحها، اذ ان الانقسام القائم ما بين النخب السياسية والجمود السياسي والصراعات المستمرة دفع باتجاه التخندق الطائفي لهذه الأحزاب وادمة التوتر والصراع وارباك الوضع الأمني، وهو ما جعل من هذه الأحزاب لا تسعى لخدمة مصالحها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً فحسب، وإنما أصبحت أحزاب متصارعة من اجل الحفاظ على بقائها[٥].

لذا يتضح ان الحياة السياسية في لبنان قائمة على أساس التسييس الشامل للنظام الاجتماعي، وهو ما وسم الحياة السياسية بطابع الجمود، اذ ان اعتبار الطائفية هي المحدد المعياري للحياة السياسية يحول دون توصل الأحزاب السياسية الى اتفاقات وتسويات وفق محددات وطنية، بفعل سيادة العامل السياسي-الديني على حساب العامل المؤسسي-الوطني، وهو ما يعزز من الثقافة التقليدية السائدة التي تتوائم بطبيعتها مع مخرجات النخب السياسية،

(١) زهرة مجذوب، *الصراع على السلطة في لبنان: جدل العام والخاص*، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١)، ص٣٠٠.

(٢) ندى حسن ففياض، *الدولة المدنية: تجربة فؤاد شهاب الدين في لبنان*، (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١)، ص٢٥٠- ٢٥١.

(٣) شوكت اشتي، *الأحزاب اللبنانية: قراءة في التجربة*، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٤)، ص١٣٦.

(٤) علي حسين ياسين، "تطور خريطة القوى السياسية في مجلس النواب اللبناني في الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٩"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١١)، ص١٩٠

(٥) هديل نواف احمد، "تطور الحياة الحزبية في لبنان بعد عام ١٩٩٠"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل)، ص٥٤.

وهذه معطيات واضحة على ازمة شرعية النظام السياسي، الذي يرى في مشروع بناء الدولة_ الامة على انه مشروعاً سياسياً، وهو ما يعني غياب او ضعف الإرادة القومية الرامية الى الخروج من دائرة الطائفة الضيقة الى الدائرة الوطنية الواسعة. مما يثير احتمالية ازلاق المجتمع اللبناني مرة أخرى في صراع اهلي بفعل التسييس القائم للمجتمع، الذي تغذيه مصالح إقليمية ودولية وطبيعة الصراعات القائمة في المنطقة. وهو ما سنتعرف عليه في المحور الثاني من هذا المطلب.

II.ب. المطلب الثاني

تأثير التسييس في الاستقرار المجتمعي في لبنان.

ان حالة التداخل ما بين السياسي والمجتمعي في فكر وممارسة النخب السياسية وسم المجتمع اللبناني بعدم الاستقرار وتعميق الهواة الفاصلة ما بين الجماعات الاجتماعية المتباينة. اذ ان الديمقراطية، التي تعني حكم الشعب من اجل الشعب، تحولت في لبنان الى حكم الطوائف والمذاهب، عبر توليفةً كونفدرالية مذهبية تعسى الى استلاب الآخر بطريقة حق النقض[١]. اذ ان لكل طائفة دينية لبنانية عملية انتخابية يتم خلالها اختيار زعيمها الرسمي، وعادةً ما يكون المرشحون المنتخبون بيروقراطيين من المستوى المتوسط او الأعلى في الإدارة الدينية المركزية لطائفة معينة، يتمتعون بالكاريزما ولديهم أتباع شعبيون وغير مثيري للجدل، ممن اكتسب مكانةً متواضعة عبر خدمتهم الموثوقة كقضاةٍ او اداريين في مقر مؤسساتهم الدينية في بيروت[٢].

وعليه فإنَّ الزعماء الدينيين غالباً ما يضطرون الى السير على خطٍ رفيع من حيث الخطاب والسلوك السياسي ما بين جماعتهم ونخبهم السياسية من جهة والجماعات الأخرى من جهة اخرى، وذلك من اجل تجنب النبذ والعزلة، فعادة ما يبذلون قصارى جهدهم للبقاء في صالح النخبة، وبهذا يعملون على زيادة نفوذهم من خلال قدرتهم على الإقناع اللطيف او التفاوض الناعم، وفي الوقت نفسه، يتجنبون الابتعاد عن القيم السياسية السائدة في مجتمعهم[٣]. ووفقاً لذلك فإن مخرجات الزعامات الدينية هذه هي تعبير أمين عن ظاهرة التسييس الشامل؛ الذي يتجسد في محاكم الأحوال الشخصية الطائفية وأنظمة التعليم المدرسية المندرجة تحت الاختصاص القانوني للزعماء الدينيين، والتي تنتهي عادةً الى تقييد حرية الجماعات الاجتماعية في العيش خارج الإطار الطائفي، اذ ان احتفاظ الطوائف الدينية بالسيطرة على قضايا الأحوال الشخصية يجعل من الصعب للغاية على العديد من اللبنانيين الزواج خارج طائفتهم بصورة عامة، وتضع مسارات لأعضاء طائفتهم لتسيير حياة محاطة بالمشاركين في الدين تتخللها أحداث الحياة (الولادة والزواج والطلاق والوفاة والميراث)، التي تديرها هيئة

(١) نادية فاضل عباس، "التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"، *مركز الدراسات الدولية، بغداد: جامعة بغداد*، العدد ٤٧، المجلد ٢٠١١، (٢٠١١): ص١٢٦.

(2) Alexander D. M. Henley, "Religious Authority and Sectarianism in Lebanon", Carnegie Endowment for International Peace, (Massachusetts: Carnegie Endowment for International Peace, December 2016), p. 6.

(3) Ibid, p. 15.

دينية بشكلٍ قانوني، وبناءً على ذلك تتشكل تصورات افراد الطوائف عن المجتمع والمواطنة وفقاً لذلك، بما يؤدي الى إعادة الإنتاج الدينامي للأساس الاجتماعي للطائفية المواتية للتعبئة السياسية[١].

من جانبٍ آخر، تظهر دلالات التسييس في بنية المؤسسات غير الرسمية في المجتمع اللبناني. فعلى الرغم من وجود مظاهر ديمقراطية نسبية في النظام السياسي اللبناني، تتمثل في وفرة الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات العمالية والجمعيات التطوعية ووسائل الإعلام والصحافة المتعددة، غير ان هذه المؤسسات في واقعها العملي تعد عامل استقطاب وتعبئة سياسية ترتكز على الجانب الطائفي[٢]. فعلى الرغم من تصميم هذه المؤسسات غير الرسمية على أساس تحدي النظام الطائفي، تظهر فيها ديناميات متكررة لاستراتيجيات النخب السياسية الطائفية، المتمثلة في اختراقها واضعافها من اجل الحفاظ على العلاقات الزبائنية الطائفية، اذ تستخدم المصالح الطائفية سلطة الدولة ووسائل الإعلام لاختراق او عرقلة المنظمات غير الرسمية، وفي الوقت نفسه، يلجأ العديد من قادة هذه المؤسسات غير الرسمية الى النخب السياسية، كوسيلة لتحقيق أهدافهم ونتيجة لحقيقة ان العديد منهم ما يزالون مرتبطين ارتباطاً عميقاً بالهويات الطائفية والقوى التي تدعمها[٣]. فاستخدام النخب السياسية للوسائل الرسمية وغير الرسمية لاستيعاب منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومحاصرتها واستقطابها، ومن ثم حرمانها من دورها الطبيعي كعوامل للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، غالباً ما يتقاطع مع رغبات أعضاء وقادة هذه الجماعات لتأسيس النظام الطائفي والعلاقات مع النخب الطائفية لتعزيز المصالح الشخصية والتنظيمية، بما يمكنها من إعادة انتاج الهويات الطائفية وثقافة الطائفية العامة، التي تمكن النخب السياسية من حماية سلطتها السياسية ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية[٤].

فعادةً ما يجري توظيف الاحداث والممارسات الوطنية للمجتمع اللبناني لأغراض سياسية ذات مضامين انقسامية، عبر اظهار الدور الفاعل للطائفة دون الأخرى في المهرجانات والاحتفالات والتجمعات السياسية، رغم ان الصورة النمطية في احادث كهذه لا تبدي علانية تمسكها بالطائفية، وتُظهر حرصاً من المجتمع اللبناني على اظهار التسامح في المجال العام، غير ان الواقع، وبفعل مؤسسات التنشئة الاجتماعية القائمة والمؤسسات غير الرسمية، يشير

(1) Ibid, p. 17.
(2) Amal Saad-Ghorayeb, "Factors Conducive To the Politicization of the Lebanese Shīʿa and the Emergence of Ḥizbuʾllāh", Journal of Islamic Studies, Vol. 14, No. 3 (Oxford: Oxford University Press, September 2003), p. 291- 292.
(3) Janine A. Clark and Bassel F. Salloukh, "Elite Strategies, Civil Society, and Sectarian Identities in Postwar Lebanon", International Journal of Middle East Studies, Vol. 45, No. 4, (Cambridge: Cambridge University Press, November 2013), p. 740- 741.
(4) Ibid, p. 744.

الى تحديد طبيعة العلاقة بالآخر ضمن أطر الطائفية[١]. الا ان هذا لا يعني وجود مؤسسات غير رسمية عابرة للطائفية في المجتمع اللبناني، تتمثل ببعض المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، غير ان هيمنة النخب والأحزاب السياسية على وسائل الاعلام بشكل كامل، يحول بين دون القيام بمهامها وانشطتها وتحقيق أهدافها، فالأحزاب السياسية في لبنان لديها وسائل متعددة تمكنها من مهاجمة المنظمات والمؤسسات غير الرسمية او الضغط عليها، او منع الإعلان عن حدثٍ معين، او رفض تغطيته، ومن دون وسائل الاعلام، سميا الرئيسة منها، لا تحظى نشاطات هذه المؤسسات باهتمامٍ عام او يكون لنشاطاتها تأثيرٌ محدود[٢].

نستنتج مما سبق، ان المجتمع اللبناني تسوده درجة عالية من ظاهرة التسييس المتموضعة في جميع مفاصل الدولة والمجتمع، حيث تسهم جميع مؤسسات الدولة (الرسمية وغير الرسمية) في إعادة انتاج الهويات الطائفية وتحديد مجالاتها الخاصة بحدود صلبة في نواة المجتمع الأساسية، مما يخلق استعداداً نفسياً مسبقاً للاستجابة لمظاهر التسييس للدين والهوية والذاكرة والعلاقات المجتمعية والجوانب الثقافية. وبذلك تكون حالة عدم الثقة بالآخر هي السائدة في المجتمع اللبناني. ان ضعف البنية المؤسسية للنظام السياسي في لبنان تشير الى غياب الحد الفاصل للسلوك السياسي للنخب والأحزاب السياسية، ومن ثم فان ممارسات هذه النخب للتسييس تزداد مع تزايد درجات ضعف الدولة، وتتيح لها إمكانية النفاذ الى المجتمع عبر توظيف بنيته الاجتماعية المنقسمة في تحقيق مكاسبها في السلطة وبقائها فيها أطول مدة ممكنة. ووفقاً لذلك يتم تصدير قيم هذه النخب نحو المجتمع بصورة دينامية تعمق الهواة الفاصلة ما بين الجماعات الاجتماعية، ومما يزيد من غزارة هذه القيم هي مساراتها التي تتراوح ما بين الاستخدام غير المشروع للقوة، والتخصيص السلطوي للقيم بصورة غير عادلة، والتي يصب جميعها في مصالح ومكتسبات النخب والأحزاب السياسية والزعمات الدينية واجنداتها المتعددة، وطالما ان المجتمع اللبناني يعاني من تشظي هوياتي وعدم استقرار مجتمعي، فإنه بذلك لا يملك حصانة كافية تجنبه حالة الصراع الأهلي مرة أخرى، بفعل شمولية التسييس والاستجابة لمضامينه الانقسامية.

الخاتمة

لعلنا لا نجانب الصواب ان قلنا ان إشكاليات المجتمع اللبناني تنبع من تماهي الحدود الفاصلة ما بين السياسي والمجتمعي، التي تعبر عنها ظاهرة التسييس الشامل للمجتمع تعبيراً اميناً، فهي تختزل في مضمونها عوامل عدم الاستقرار وازمات التنمية كافة. وبهذا يخرج البحث بجملة من الاستنتاجات يمكن اجمالها على النحو الآتي:

١. إن إعادة بناء الدولة وفق رؤية وطنية موحدة عابرة للطائفية تمثل ضرورة عملية للتغلب على إشكاليات النظام السياسي والمجتمع وطبيعة القيم السائدة فيه، وهو مسارٌ

(1) Sune Haugbolle, " Spatial Transformations in the Lebanese: Independence Intifada", The Arab Studies Journal, Vol. 14, No. 2, (Washington DC: Arab Studies Institute, 2006), p. 63.
(2) Janine A. Clark and Bassel F. Salloukh, op. cit, p. 741.

صعب للغاية ويستغرق مدة طويلة من الزمن. غير انه ليس بالمسار المستحيل او ضرباً من ضروب الخيال.

٢. ان تفكيك اطر التسييس ومسارته يتطلب تحقيق سلطة النظام السياسي وتوحيدها، ومن ثم انفاذها في جميع أقاليم الدولة بصورةٍ مشروعة، والعمل على إقامة وبناء مؤسسات وطنية وفق اطر وقواعد محددة تمنحها القدرة على التكيف والاستمرارية واستيعاب التغيرات المجتمعية، عبر انفاذ قيمها المعززة للمواطنة والتعددية والعدالة والمساواة وسيادة القانون. وهو ما يعني في الوقت نفسه بناء الامة القومية اللبنانية، لأن طبيعة القيم السائدة في المجتمع ستكون متوافقة ومتلائمة مع قيم النخب الوطنية الحاكمة، التي تعززها مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الفاعلة، ومن ثم تفقد مبررات التسييس والاستجابة لها قيمتها وفاعليتها في المجتمع.

٣. ان تجاوز الأطر والمحددات الطائفية المعززة لظاهرة التسييس الشامل في المجتمع اللبناني، يتطلب تحقق وقيام مسؤولية مشتركة ما بين النظام السياسي والمجتمع، فالتجارب التي عانى منها المجتمع اللبناني والاثار التي ترتبت عليها لم تكن لتقتصر على طائفة دون أخرى.

٤. إن إضفاء الطابع المؤسسي على الماضي الجمعي سيكون محفزاً للمشاركة في بناء الهوية الوطنية والذاكرة المجتمعية. على نحوٍ يجد فيه الجميع انه جزءً لا يتجزأ من الكل المجتمعي، وان هذا الكل المجتمعي لا يكتمل دون وجود هذا الجزء، وبذا يقر الجميع ان الماضي أصبح ضرورة لا بد من تجاوزها في الحاضر لبناء المستقبل.

٥. ان المسار المؤسسي في بنية النظام السياسي معاكساً لمسار التسييس، فهو معزز لوحدة المجتمع ونابذاً لفرقته وتمييز بعضه على الآخر، ومآله تحقيق المواطنة والمساواة والعدالة بين الجميع، بصرف النظر عن الهوية والدين والانتماء والجنس والعرق، وهو ما يمثل المخرج الأمثل لحالة الانقسام والتشظي المجتمعي القائمة في لبنان.

المصادر

المصادر العربية

أولا: الوثائق

١. دستور الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٢٦ المعدل عام ٢٠٠٤.

ثانياً: الكتب

١. محمد جمال باروت وأحمد حسين (محرران)، *العنف والسياسة في المجتمعات العربية والمعاصرة: مقاربات سوسيولوجية وحالات*، ج١، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١٧.

٢. صمويل هنتنجتون، *النظام السياسي في مجتمعات متغيرة*، ترجمة: حسام نايل، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٧.

٣. طه حميد العنبكي، *النظم السياسية والدستورية المعاصرة: أسسها وتطبيقاتها*، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣.

٤. احمد عبد الله الناهي وخضر عباس عطوان، *السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية*، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

٥. غيورغ سورنسن، *الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير*، ترجمة عفاف البطانية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

٦. إبراهيم النجار وآخرون (محررين)، *لبنان وآفاق المستقبل*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

٧. اديب نعيمة، *الدولة الغنائمية والربيع العربي*، بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤.

٨. فواز طرابلسي، *الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان*، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٦.

٩. زهرة مجذوب، *الصراع على السلطة في لبنان: جدل العام والخاص*، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١١.

١٠. ندى حسن ففياض، *الدولة المدنية: تجربة فؤاد شهاب الدين في لبنان*، بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١.

١١. شوكت اشتي، *الأحزاب اللبنانية: قراءة في التجربة*، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٤.

ثالثاً: المجلات والدوريات

١. ناظم نواف إبراهيم، "التطورات السياسية في لبنان: دراسة في ديناميكيات الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية"، *مجلة قضايا سياسية، بغداد: جامعة النهرين*، العدد ٦١، مجلد ٢٠٢٠، (٢٠٢٠).

٢. نادية فاضل عباس، "التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"، *مركز الدراسات الدولية، بغداد: جامعة بغداد*، العدد ٤٧، المجلد ٢٠١١، (٢٠١١)، ص١٢٦.

رابعاً: الرسائل والأطاريح

١. بيرج نعلبنديان، "النظام السياسي اللبناني: الواقع والآفاق"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ٢٠١١.

٢. توفيق بوقاعدة، "الدولة الطائفية في لبنان: دور الفواعل في ترسيخ الديمقراطية التوافقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٤.

٣. علي حسين ياسين، "تطور خريطة القوى السياسية في مجلس النواب اللبناني في الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٩"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١١.

٤. قايدة لبنى، "المحاصصة السياسية وأثرها على الاستقرار الحكومي: دراسة حالة لبنان"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١٥.

٥. هديل نواف احمد، "تطور الحياة الحزبية في لبنان بعد عام ١٩٩٠"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

English References:

First: book

1. Ademola Adediji, **the Politicization of Ethnicity as Source the Nigerian Situation of Conflict,** (Cologne: Springer Nature, 2016).
2. Mikael Mattlin, **Politicized Society: The Long Shadow of Taiwan's One-party Legacy**, (Copenhagen: Nordic Institute of Asian Studies, 2011).
3. Victor Roudometof, **Collective Memory: National Identity and Ethnic Conflict**, (Connecticut: Praeger Publishers, 2002).
4. Gerd Sebald and Jatin Wagle (Eds.), **Theorizing Social Memories**, (Oxon: Routledge, 2016).

Second: Periodicals

1. Kari Palonen, " Four Times of Politics: Policy, Polity, Politicking, and Politicization", **Alternatives: Global, Local, Political**, Vol. 28, No.2, (New York: Sage Publications, May 2003).

2. Warren J. Samuels, "Two Concepts of "Politicization", **Social Science**, vol. 55, No. 2, (Kansas: International Honor Society in Social Sciences, Spring 1980).
3. Keith C. Simmonds, " The Politicization of Bureaucracies in Developing Countries: St. Kitts-Nevis, A Case Study", **Phylon**, Vol. 46, No. 1, (Clark Atlanta University, 1st Qtr. 1985).
4. Samuel P. Huntington, "Political Development and Political Decay", **World Politics**, Vol. 17, No. 3, (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, April 1965).
5. Morten Valbjorn, " Upgrading Post-democratization Studies: Examining a Re-politicized Arab World in a Transition to Somewhere", Middle East Critique, Vol. 21, No. 1, (London: Routledge, March 2012).
6. Amal Saad-Ghorayeb, "Factors Conducive To the Politicization of the Lebanese Shīʿa and the Emergence of Ḥizbuʾllāh", **Journal of Islamic Studies**, Vol. 14, No. 3 (Oxford: Oxford University Press, September 2003), p. 291- 292.
7. Janine A. Clark and Bassel F. Salloukh, "Elite Strategies, Civil Society, and Sectarian Identities in Postwar Lebanon", **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 45, No. 4, (Cambridge: Cambridge University Press, November 2013).
8. Sune Haugbolle, " Spatial Transformations in the Lebanese: Independence Intifada", **The Arab Studies Journal**, Vol. 14, No. 2, (Washington DC: Arab Studies Institute, 2006).

Third: reports

1. Alexander D. M. Henley, "Religious Authority and Sectarianism in Lebanon", **Carnegie Endowment for International Peace**, (Massachusetts: Carnegie Endowment for International Peace, December 2016).